مجلة الادارة والاقتصاد / السنة 42 – العدد 118 /2019
ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

مستوى الشفافية و أثرها في إعداد الموازنة العامة للدولة - دراسة تطبيقية في الموازنة العامة للدولة العراقية لعام 2014 -2015

م. كريمة عباس جعيلو*

المستخلص

تُعد المعرفة بمبادئ الافصاح والشفافية بشكل خاص موضوعًا هامًا معاصرًا من موضوعات المُحاسبة المُعاصِرة في ظل الاتجاهات الحديثة المتعلقة بتوفير البيانات الرئيسة المتعلقة بالمالية العامة.وتكمن مشكلة البحث في عدم شيوع ثقافة الشفافية المتعلقة بالمالية العامة والمعرفة بمبادئها ، ومن أجل تحقيق هدف البحث - فقد تناولت الباحثة بالشرح والتحليل مبادئ الافصاح والشفافية ودورها في توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالمالية العامة لغرض إعداد قوائم مالية عالية الجودة.

واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي والاستبانة والذي يعد الأحسن والأمثل لهذا البحث، لأنه سيساعد على التحليل والوقوف على النتائج واستخلاصها وكانت حدود الدراسة هي اختبارالموازنة العامة للدولة العراقية لعام 2015/2014 . وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود مجموعة من المعوقات في البيئة العراقية ومنها تفشي ظاهرة الفساد على نطاق واسع في تنفيذ الموازنة.

وأوصى البحث بضرورة تبني مبادئ الشفافية في إعداد الموازنة العامة، وضرورة الالتزام في بتوقيتات إعداد الموازنة والإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية-مع تحديد سياسة واضحة للإفصاح عن الدين العام وإدارته وعن أي تغيير في هذه الأهداف.

الكلمات المفتاحية: الشفافية والافصاح ، الموازنة العامة للدولة

The level of transparency and its impact on the preparation of the state budget - An applied study in the general budget of the Iraqi state 2014/2015

Abstract

The knowledge of the principles, disclosure and transparency, in particular, is regarded as an important contemporary contemporary subject of the accounting topics under the Modern trends of the Chairperson of the public finance data. The problem of to search in the absence of a culture of transparency regarding public finance, knowledge of its principles, in order to achieve the goal of the Search - The researcher has addressed the explanation and analysis of the principles of disclosure and transparency and its role in providing data and information on public finance for the purpose of preparation of high quality financial lists.

The researcher adopted the approach this is rendered through the Scandisk and Defrag utilities profile and analysis, which is the difference in the optimal for this research as it will help in the analysis and identify results and extract the limits of the study is to test the general budget of the Iraqi state for 2014/2015. Research reached a set of conclusions, the most important of which is the presence of a group of women with disabilities in the Iraqi environment, including the spread of the phenomenon of corruption on a large scale in the implementation of the budget.

Search recommended the need to adopt the principles of transparency in the preparation of the general budget, and the need for commitment in the timings of the budget preparation, and the disclosure of all financial and non-financial information. with the identification of a clear policy for the disclosure of public debt management, and any change in those policies.

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتاريخ 2017/10/30

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

مقدمة

ان الموازنة العامة مرت باشواط من التقدم والتطور حيث تدرجت من مجرد صور او كتابات لتنظيم الشؤون المالية في الحضارات القديمة الى استخدامها كوسيلة للرقابة على المال العام ووسيلة للتخطيط والتنسيق والرقابة واتخاذ القرارات ويلاحظ بان اعداد الموازنة في العراق بالاعتماد على موازنة البنود حيث يتم اعدادها على شكل بنود مسطرة تتعلق بانواع المصروفات من جانب وانواع الايرادات من جانب اخر لم تعد قادرة على توفير المعلومات المطلوبة ولابد من اضفاء طابع الشفافية التي تعد امرا حيويا بالنسبة للعمليات الحكومية ومنها الموازنة فننشر وثيقة الموازنة العامة التي يتم عرضها بوضوح في الموعد المناسب يضفي طابع الانضباط على العمليات الحكومية ومن شأن شفافية الموازنة تعزيز ثقة المواطنين بحكومتهم وان جوهر الشفافية يستند الى التدفق الحر للمعلومات واطلاع الجماهير فيما يتعلق بادارة الدولة للموارد المالية ويتضح لنا اهمية شفافية الموازنة باعتبارها من العوامل الضرورية التي تمكن مجلس النواب والمجتمع بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبتها ويستلزم تحقيق الشفافية توضيح اهداف الموازنة وكذلك توزيع الانفاق على البنود المختلفة .

اولاً : منهجية البحث

1. مشكلة البحث

تعد الموازنة العامة الشريان الرئيس لاستمرارية الوحدة الحكومية وتشير التشريعات المالية الحالية ومنها قانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 الى شفافية الموازنة وتكمن مشكلة البحث الى غياب التطبيق الفعلي وعدم وجود رؤى واضحة حول الشفافية وثقافتها والحاجة الى الافصاح من قبل الحكومة عن عملياتها وانشطتها المالية للجمهور من افراد ومؤسسات للمساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة بما يخدم اقتصاد الدولة ونشاطات الموازنة السابقة والحالية والمتوقعة والتي مازالت تعد بالطريقة التقليدية (موازنة البنود) التي لم تعد قادرة على توفير المعلومات المطلوبة.

2. فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها :

إن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الشفافية واعداد الموازنة وتنبثق من هذه الفرضية بان هناك علاقة ارتباط وعلاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين مستوى الشفافية واعداد الموازنة .

3. هدف البحث

يسعى البحث الى تقديم هدف اساسي وهو إن تحقيق مستوى الشفافية في الموازنة له تأثير في عملية اعدادها وخصوصا في بيئتنا المحلية والوصول الى الهدف من خلال :

أ- التعريف بالموازنة والادبيات التي تناولتها واهدافها ومبادئها ومراحل اعدادها .

ب-الاطلاع على اهم المتطلبات اللازمة لتطبيق مستوى الشفافية واثرها باعداد الموازنة العامة للدولة .

4. أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية الموازنة التي تعتبر من اهم الوثائق السياسية والقانونية والاقتصادية التي تعكس التوجهات العامة للاداء الحكومي المستقبلي معبرا عنه بمقدار الاموال العامة المتوقع انفاقها مقابل انجاز هذا الاداء لذا فان تطبيق شفافية الموازنة سيمكن من تحقيق الوضوح في العمل وتوفير المعلومات الكاملة عن الاداء الحكومي لجميع الاطراف وبما يسمح بمسائلة الحكومة عن ادائها.

5. اسلوب البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج (الوصفي والتحليلي والاستبانة) الذي يعتمد على تجميع البيانات وتبويبها وتحليلها وتفسيرها، ويوفر وصفاً تفصيلياً للحالة المبحوثة، ويستند هذا المنهج إلى التحليل الشامل للمشكلة قيد الدراسة، وتفسير علاقات التأثير لمتغيراتها وتحديد آثارها للوصول إلى النتائج الخاصة بها .

6. حدود الدراسة

الموازنة العامة لجمهورية العراق لعام2014 / 2015

ثانياً : الموازنة العامة للدولة

1. مفهوم الموازنة

ان الدولة لايمكن ممارسة نشاطها دون انفاق ، ولايمكن ان تنفق دون الحصول على الموارد الضرورية اللازمة للإنفاق ، لذا عرف الفكر المالي الموازنة و ارتبط ظهورها بوجود الدولة وقد ادى توسع و تغير مفهوم الدولة في المجتمع وانتقاله من دور الوسيط الى دور المحرض لكافة الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية الى تغييرمفهوم الموازنة إذ اصبحت الاداة التي تستعملها الحكومة لتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي (زينب:2014 :66) وجعل منها المرآة التي تعكس مختلف السياسات التي تتبعها الدولة لتحقيق هذه الفعاليات (المهايني :1994 : 9) واصبحت الموازنة تأخذ اتجاهات وابعاد كثيرة إذ ينظر اليها :

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

أ- من الناحية المحاسبية

تقرير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والايرادات العامة ، عن فترة مالية مستقبلية ، غالباً ما تكون سنة (تنمية المنظمات الدولية : 2014: 15) ، فيما عدها قانون الادارة المالية رقم (95) لسنة 2004 في العراق بأنها برنامج مالي يقوم على التخمينات السنوية لإيرادات و نفقات و تحويل الصفقات العينية للحكومة.

وكذلك يمكن ان تعرف بانها عبارة عن بيان تقديري لما يجوز للحكومة انفاقه وماينتظر ان تجبيه خلال مدة معينة من الزمن (العلي:2002:ص597)

ب-من الناحية الرقابية

الاداة التي تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية ، فهي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة المالية وواردتها ويؤذن بها ويقرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن اهداف الحكومة المالية والاقتصادية (الزبيدي :36:2008)

وبالتالي فان الرقابة التشريعية امراً ضرورياً جدا للتحقق قبل كل شي من ان تنفيذ الموازنة يسير وفقا لما اقره المشرع في قانون الموازنة .

ج- من الناحية القانونية

يعد فقهاء القانون بان الموازنة العامة للدولة هي قانون لأنها تمر بنفس الاجراءات التي يمر بها تشريع اي قانون وشمولها على احكام قانونية تنظم مالية الدولة كما ان معظم الدساتير تتضمن اسس وقواعد اعداد الموازنة العامة للدولة من حيث الاعداد الى التشريع وتصدر ارقامها بموجب قانون الموازنة السنوية. (سلوم ودرويش : 2009 :98)

وقد عرفها القانون الامريكي بانها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وايراداتها بموجب القوانين المعمول بها واقتراحات الجباية المفروض عليها (سلوم والمهايني :2007 ، ص95) وينبغي علينا ان نفرق بين قانون الموازنة والموازنة نفسها (الجنابي:2012:ص105)

ومما تقدم يتضح ان هنالك مجموعة من الوظائف تقوم بها الموازنة العامة للدولة و منها (الرماحي : 2009 : 56)

- وظيفة تخطيط للدولة لأنها تعكس خطة الدولة في تقديم الخدمات للموطنين من خلال نفقاتها وايرادتها لتحقيق نمو اقتصادي في المجتمع .
- وظيفة تنسيق بين الوزارات عن طريق عرض برامج الحكومة بشكل كلي وعلى مستوى القطاعات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .
- وظيفة توصيل المعلومات للوحدات الحكومية إذ تحصل كل وزارة أو وحدة حكومية تعرف اهدافها المطلوبة لتحقيقها خلال فترة الموازنة وتحديد التخصيصات المسموحة بصرفها و الايرادات الواجبة التحصيل .

2. خصائص الموازنة العامة للدولة

أ- النظرة المستقبلية

فالموازنة صك تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها وهي تعد لمدة سنة مقبلة إذ لايمكن ان تعد لسنة سابقة ، وتحديد النفقات التي ستبذل والايرادات التي تجبى بالضبط (عواضة ، قطيش : 2013 : 102) ويقع على عاتق السلطة التنفيذية مهمة التوقع والتقدير بالنسبة لبنود الموازنة العامة باعتبار ان هذه المسالة تحتاج الى مجموعة من الاجراءات المالية والادارية ، تكون السلطة التنفيذية الاقدر على القيام بها (عبد الواحد : 1996 : 85) .

ب-الاقرار التشريعي للموازنة

لم يتفق الفقهاء على ان الموازنة هي قانون إذ انها لا تتضمن جميع خواص القانون بل قالوا عنها انها سند او وثيقة لكنها في الحقيقة ان الموازنة تتألف من قانون الموازنة ومن جداول اجمالية وتفصيلية ملحقة به (عواضة ، قطيش : 2013 :102) ، يعد هذا الحق من اقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية إذ بواسطتها ستستطيع الاخيرة مراقبة اعمال الحكومة في جميع المجالات لذا يحرص الدستور على هذا النص .

ت-التعبير عن اهداف الدولة

لا يقتصر النظر الى الموازنة انها تقديرات للنفقات والايرادات بل لابد من الاشارة الى ما تحدثه محتوياتها من اثار اقتصادية و سياسية و اجتماعية فالموازنة ، هي الاطار الذي يعكس اختيار الحكومة لأهدافها و الاداة التي تؤدي الى تحقيق هذه الاهداف (عواضة وقطيش: 2013 : 102) فضلاً عن فان الموازنة تحدد سياسة وبرامج الدولة في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

3. مبادئ اعداد الموازنة

تناول الكثير من الباحثين مبادئ وقواعد اعداد الموازنة وترى الباحثة الاشارة لها بشئ من الايجاز حيث تتمثل بالاتي :

أ- مبدأ سنوية الموازنة

وتتمثل في استقلال كل فترة زمنية من المدد المالية بإيراداتها ومصروفاتها وقد حددت بالسنة المالية (قانون الادارة المالية 95 : 2004 : 11) ، وتعد قاعدة السنوية من المبادئ الاكثر استقراراً عند اعداد الموازنة العامة للدولة لمجموعة من الاعتبارات

- اعتبارات تشريعية إذ تؤمن سنوية الموازنة استمرار الرقابة السياسية التي تفرضها السلطة التشريعية على اعمال الحكومة .(جعيلو : 2009: 43)
- اعتبارات مالية إن السنة المالية هي أكثر فترة ملائمة لتوزيع نفقات وايرادات الدولة وكذلك لتقييم اداء السلطة التنفيذية كونها تمر بالفصول الاربعة وبالتالي اتسامها بصفة التكرار (https:/sqarra.wordpross.com)

ب-مبدأ الوحدة

يقضي هذا المبدأ ان تدرج جميع ايرادات ومصروفات الوحدات التابعة للجهاز التنفيذي للدولة في موازنة واحدة الامر الذي يساعد على معرفة الظروف التي تمر بها الدولة ، فضلا عن سهولة ممارسة الرقابة خلال مرحلة التنفيذ كذلك يكشف سوء استعمال النفقات العامة. (الجزراوي وسلوم :1989 : 100) .

ت-مبدأ شمول الموازنة

يجب ان تشمل الموازنة العامة للدولة اوجه النشاط كافة التي تقوم بها الدولة سواء اكان نشاط خدمي ام اقتصادي (جعيلو :2009 :43) إذ يقضي هذا المبدأ عدم قيام الوحدات الحكومية المكلفة بجباية الايرادات العامة من اجراء مقاصة بين بعض ابوابها او بنودها وبعضها الاخر وذلك بهدف رقابة فعالة على كل من ايرادات الدولة و نفقاتها. (الجزراوي و سلوم : 1989 : 100)

ج-مبدأ شيوع الموازنة

ويدل هذا المبدأ على عدم جواز تخصيص مورد معين لتغطية نفقة معينة بل ان مجموع الواردات يجب ان يغطي مجموع النفقات وعلى وجه الشيوع والسبب في ذلك احتمالية عدم كفاية المورد المخصص لنفقة معينة أو قد يزيد عنها وبالتالي التشجيع على اسراف الوحدات الاقتصادية في هذه النفقات ويحرم الادارات الاخرى من مبالغ يمكن الاستفادة منها (عواضة وقطيش ;2013: 102)

4. مراحل اعداد الموازنة العامة للدولة

يتطلب اعداد الموازنة العامة للدولة العمل بين السلطة التنفيذية التي تكون مسؤولة عن اعداد الموازنة العامة للدولة والسلطة التشريعية التي تتولى تشريع قانون الموازنة ليتم اعتمادها (الخطيب وشحاذة :2006 : 44) ويتضمن اعداد الموازنة أربعة مراحل وهي :

أ- مرحلة الاعداد

تتمثل هذه المرحلة في اعداد التقديرات المالية وفقا للأهداف المرسومة لكل وحدة حكومية بالاعتماد على البيانات السابقة التي تعتبر كمرشد ومساعد للتخطيط ضمن الخطة العامة لسياسة البلد (سلوم ودرويش: 2009 :98)، وتبدأ مرحلة التحضير والاعداد بإصدار تعليمات من وزارة المالية ترسل الى كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تتضمن التوجهات العامة فضلا عن تعليمات اعداد الموازنة ،وبعد ذلك يتم تجميع كافة البيانات وتوحيدها على مستوى كل وزارة من ثم اعداد دراسة عن هذه التقديرات ومناقشة كل حساب على انفراد بحسب الانشطة المخططة ويتم توحيد الارصدة واعداد الموازنة العامة للدولة (الرماحي : 2009 : 56).

ب- مرحلة التشريع

يتم اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة و التي تمثل ما تقترحه السلطة التنفيذية من الاموال اللازمة لها لتنفيذ الانشطة والبرامج المخططة ، بتقديمها الى السلطة التشريعية في موعد محدد وتجري مناقشته من قبل اعضاء مجلس النواب وبالإمكان استدعاء بعض الوزراء او ممثلين عن الحكومة للاستفسار عن بعض المسائل ، وبعد الانتهاء من المناقشات يجري التصويت على قانون الموازنة ، وعند الموافقة عليه يصدر قانون الموازنة العامة للدولة الذي يعتبر تخويلا للسلطة التنفيذية ببدء العمل في الموازنة الجديدة .
(عدس وإسماعيل : 2010: 73)

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

ج- مرحلة التنفيذ

بعد اقرار السلطة التشريعية على الموازنة تصبح قانونا واجب التنفيذ للسنة المالية المعدة عنها ويتم تحصيل الايرادات وايداعها في الخزينة العامة ، وقيام الوحدات الحكومية بالإنفاق العام بحدود الاعتمادات المخصصة لها ووفقا للوائح والتعليمات المالية المنظمة لعمليات الصرف وتحصيل الاموال العامة (الرماحي : 2009 : 56).

د- مرحلة الرقابة

تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة الى التحقق من سلامة وصحة العمليات التي تقوم بها الوحدات الحكومية مدى التزامها بالقوانين والانظمة والتعليمات عند تنفيذ الموازنة (عدس وإسماعيل : 2010: 73) ويمكن النظر الى هذه المرحلة من عدة زوايا هي :

- الرقابة الادارية والمتمثلة بقيام الموظفين داخل الوحدة الاقتصادية بالرقابة على نفقات و ايرادات الوحدة ومن صفاتها ان تكون رقابة مسبقة أو تتم خلال فترة التنفيذ .
- الرقابة الخارجية والقضائية إذ تقوم جهات مستقلة في تدقيق عمليات الوحدات الاقتصادية والمتمثلة بديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة ، ويتميز هذا النوع من التدقيق بأنه رقابة لاحقة على تنفيذ الموازنة وتكون على نوعان رقابة على الحسابات المنجزة و رقابة على الموظفين .
- الرقابة البرلمانية يتحقق هذا النوع من الرقابة بمراحل مختلفة من تشريع الى تنفيذ الموازنة ، وللنواب امكانية الوصول الى المعلومات عن تنفيذ الميزانية و مقارنتها مع المعلومات المقرة في الموازنة والوصول الى المخالفات المرتكبة ، فضلا عن امكانية استدعاء مسؤولي الجهات التنفيذية والقيام بالمناقشات من خلال طرح الاسئلة أو الاستجواب (عواضة وقطيش : 2013: 102)

وترى الباحثة بأن اعداد الموازنة في العراق ومن الخبرة العملية في العمل المحاسبي بأن الموازنة وللسنوات الاخيرة ونتيجة لشحة الموارد وضغط النفقات لا تلبي احتياجات الوحدات الحكومية والتخصيصات مجرد ارقام معتمدة لا تقابلها اية سيولة نقدية وإنما هي مجرد وثيقة حسابية .

ثالثاً : الشفافية في البيانات المالية

1. مفهوم الشفافية

قبل تناول موضوع الشفافية وعلاقتها بالبيانات المالية لابد من معرفة الشفافية كمصطلح ، إذ يعد مصطلح الشفافية الاكثرتناولاً في الوقت الحاضر وفي مختلف مجالات العمل وتناولته الكثير من المعاجم والبحوث والدراسات ، والشفافية في اللغة تعني الشيء الشفاف ، الواضح الجلي اما من الناحية الوظيفية فتتمثل في العلنية والالتزام بالمتطلبات ، ومعايير العمل فضلا عن تكافؤ الفرص للجميع وسهولة الاجراءات والحد من الفساد (الطراونة والعضايلة : 2010 : 46) ، إذ ان الشفافية تشير الى الوضوح والتباين في كافة مجالات العمل التي تتم بين الادارة العليا والمستويات الادارية الاخرى ، بحيث تكون المعلومات متاحة للجميع للاستفادة منها في اداء المهام المناطة بهم (عبد الحليم وعباينة :2006: 95) وبالتالي توفير اجراءات واضحة لكيفية صنع القرار ، للحد من حالات الفساد وقد عرفت الشفافية على انها اتاحة المعلومات للجمهور ووضوح الاجراءات والسياسات والقواعد والقوانين والقرارات ، وانها في مجال الحكومة العامة واتخاذ القرارات والسياسات العامة اداة لتقليل عدم التأكد وتساعد في القضاء على الفساد الاداري عن طريق المساهمة في نشر المعلومات والافصاح عنها وسهولة الوصول اليها بحيث تكون متاحة للجميع (الربيعي ; 2005 : 61) ويمكن تعريف الشفافية على انه مبدأ خلق بيئة تكون المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات متاحة ومنظورة ومفهومة بالشكل اكثر تحديدا ومنهج لتوفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة والمتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الاطراف (الشمراني :2009 : 32) .

ويقصد بالشفافية كما اوردته هيئة الامم المتحدة بأنه حرية تدفق المعلومات مقرونة بأوسع مفاهيمها اي توفير المعلومات والعمل بطريقة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم وانجاز القرارات المناسبة واكتشاف الاخطاء، وتكون للهيئات الشفافة اجراءات واضحة لصناعة القرار وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات لهم ، و هناك مجموعة من الشروط التي يجب ان تتوفر في أي معلومة أو اجراء يتصف بالشفافية تتمثل بالاتي :
(يوسف :2006 : 132)

- ان تكون الشفافية في الوقت المناسب إذ ان تطبيق الشفافية في وقت متأخر تكون فقط لاستيفاء النواحي الشكلية كما في استيفاء متطلبات ميزانيات بعض الشركات التي تنشر بعد عدة اشهر من تواريخ انجازها .
- ان تتاح المعلومات لكافة الجهات في ذات الوقت .
- ان تتسم المعلومات بالوضوح و ان ترافق معها التقارير و البيانات التوضيحية .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

- ان تعقب اجراءات الشفافية اجراءات المسائلة اذ تطلب الامر ذلك ، إذ ان الشفافية هي وسيلة لتحقيق الغاية في اظهار المعلومات المهمة و يجب متابعة هذه النتائج على وفق الاطر القانونية المنظمة للوحدات الاقتصادية .

وترى الباحثة بان هناك علاقة عكسية بين الشفافية والفساد لأنها تسلط الضوء على الفساد

أما معوقات الشفافية فهنالك العديد من العوامل التي تنتشر بصفة خاصة بالدول النامية و يمكن عرضها بالاتي : (القاعي : 2001 : 87)

1. الجهل في خصائص المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية للوحدات الاقتصادية .
2. ضعف أو غياب الاطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية مما يزيد من تفاقم المشاكل و صعوبة التعامل معها .

2. أسباب ضعف الشفافية في موازنة العراق:

هناك العديد من الاسباب نعزوها الى ضعف الشفافية في الموازنة العامة للدولة: (يوسف :2006 : 132)

1. اعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد الطبيعية (موازنة نفطية)
2. الحاجة الى الاقتراض والمساعدات الخارجية وعدم الافصاح عن مقدار المساعدات من قبل وزارة المالية.
3. عدم دقة البيانات الخاصة بالموازنة حيث الى الان لم تعد الحسابات الختامية للعراق للسنة المالية
4. الاوضاع الامنية غيرالمستقرة فضلاً من الوضع السياسي المضطرب .

3. المبادئ الاساسية لشفافية المالية العامة

حدد دليل شفافية المالية العامة لسنة 2007 عدد من المبادئ لتحقيق الشفافية في مجال المالية العامة ، (دليل صندوق النقد الدولي للشفافية في المالية العامة: 2007 : 34) وكما مبين في الاتي :

أ- وضوح الادوار والمسؤوليات

يشير هذا المبدأ الى ضرورة وضع اطار قانوني وتنظيمي واداري واضح ومعلن لإدارة المالية العامة ، مع الحرص على التمييز بين القطاع الحكومي عن باقي قطاعات الاقتصاد وينبغي ان تكون ادوار السياسات والادارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور وتتم من خلال توضيح الهيكل التنظيمي للحكومة ووظائفها والوضوح في تحديد المسؤوليات للمستويات الحكومية والعلانية .

ب- علانية عمليات الموازنة

ان تتقيد عملية اعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وان تسترشد بالأهداف المحددة وإتاحة الوقت الكافي للهيئة التشريعية للنظر بمشروع الموازنة فضلاً عن ان تكون موازنة سنوية وواقعية .

ت- اتاحة المعلومات للإطلاع العام

يوضح هذا المبدأ عن أهمية نشر المعلومات المالية العامة في الوقت المناسب وضرورة تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن انشطة المالية العامة السابقة والحالية و المتوقعة وعن أهم المخاطر المتصلة بالمالية العامة ، فضلاً عن تفعيل الموازنة من خلال تحليل السياسات المتبعة .(www.arabsi.org/attachments.artide) وينبغي ان تتضمن وثائق الموازنة بيانات طبيعة النفقات الضريبية وتوفير معلومات عن حصيلة الموازنة في اخر سنتين على الاقل بالإضافة الى التنبؤات عن الموازنة في السنتين القادمتين وكذلك تصنيف الايرادات من جميع مواردها الرئيسية.

ث- ضمان الموضوعية

ضرورة اخضاع انشطة المعلومات المالية العامة للتدقيق الداخلي والخارجي لتحديد الاجراءات الفعالة و التأكد من استيفاء معايير جودة البيانات المتعارف عليها وينبغي ان تشير الموازنة السنوية الى الاساس المحاسبي المستخدم (www.arabsi.org/attachments.artide).

ج- تحسين نوعية الموازنة

تحقيق الشفافية في الموازنة العامة خلال دورة الموازنة يمكن للمجتمع بمختلف طبقاته ان يؤثر في تحسين نوعية الموازنة في مراحلها المختلفة من خلال صياغة مسودة الموازنة ومناقشتها وإقرارها من قبل البرلمان ومتابعة تنفيذ الموازنة عند تطبيق المخطط مع المنفذ .

رابعاً : متطلبات الشفافية في البيئة العراقية واثرها في اعداد الموازنة الاتحادية

نظراً للتغيرات الكبيرة في البيئة العراقية بعد 2003/4/9 لابد من دراسة واقع حال البيئة العراقية والوقوف على اهم المعوقات في تحقيق الشفافية في الموازنة العامة للدولة .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

1.وضوح الادوار والمسؤوليات

ان الفلسفة الحالية لتشكيل الكابينة الحكومية تتم وفقاً للمحاصصة الحزبية وبالتالي يتوجب تشكيل وزارات جديدة بما يتفق و هذه المحاصصة عليه فأن الكابينة الحكومية المشكلة تكونت من (33) وزارة تحت مسميات تنطوي لغطاء واحد ومن الامثلة عليها ما يأتي :

جدول (5)

اسم الوزارة واسم الوزارة ذات العمل الرديف

ت	أسم الوزارة	أسم الوزارة ذات العمل الرديف
1	وزارة حقوق الانسان	وزارة الدولة لشؤون المرأة (الغيت حاليا)
2	وزارة العلوم و التكنولوجيا (الغيت حاليا)	وزارة الصناعة و المعادن
3	وزارة الاسكان و الاعمار	وزارة البلديات و الاشغال العامة

ومن الجدول اعلاه يتضح التناغم بين عمل الوزارات مما يسبب التداخل في أوجه الانفاق الذي يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة فضلا عن عدم توفر المعلومات الملائمة لإنجاز الاهداف المخططة ضمن استراتيجيات الدولة وكما مبين أدناه :

1. وزارة حقوق الانسان هي احدى الوزارات العراقية المشكلة بموجب امر سلطة الائتلاف رقم (60) لسنة 2003 وقد التزمت ضمن معاهدات دولية عديدة تضمن حقوق المرأة ومنها على سبيل المثال لا الحصر (https:/hathalYoum.netsite) :
   - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .
   - العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية .
   - الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري .
2. تهدف وزارة العلوم والتكنولوجيا الى المساهمة في انشاء البنى التحتية عن طريق نشر المعلومات والمعرفة العلمية والتكنولوجيا والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والابتكار لتعزيز النشاط الاقتصادي ، فضلا عن تقديم الخدمات التخصصية والاستشارية في كافة مجالات العلوم و التكنولوجيا (قانون وزارة العلوم والتكنولوجيا،2012) مما تقدم يتضح ان وزارة العلوم والتكنولوجيا هي قمة الهرم للنشاط الصناعي عن طريق تزويد وزارة الصناعة والمعادن بأحدث التصاميم والطرازات للمنتجات العراقية ، فضلا عن تطويرها وبما يتفق والمعايير الدولية .
3. تهتم وزارة الاعمار والاسكان بثلاثة محاور رئيسة متمثلة بمحور الإسكان ، محور المباني والمحور الاخير يتضمن الطرق والجسور والتي تعد مكملة لوزارة البلديات والاشغال العامة التي تهتم بالتخطيط العمراني وايصال مياه الشرب والصرف الصحي مما يترتب على ذلك الترهل الوظيفي في وزارات الدولة (www.moch.gov.iq) .

2. علانية عمليات الموازنة

ان عملية اعداد الموازنة وتنفيذها تتم بصورة تقليدية ، إذ لم يتم الاخذ بنظر الاعتبار التقنيات الحديثة المتمثلة بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها فضلا عن عدم استخدام البعد الاحصائي في اعداد الموازنة والتمسك بموازنة البنود ، هذا بدوره يؤدي الى سهولة اعداد الموازنات في حالة ارتفاع اسعار النفط كما في الموازنات الانفجارية التي حدثت عام 2009 والذي يقابله ارتفاع واضح في النفقات التشغيلية ، مما يسبب حالة من الارباك في حالة انخفاض اسعار النفط كل هذا يشير الى غموض الرؤيا وتشتت الاهداف عند وضع الموازنة العامة للدولة والتي تعتبر من اولويات الحكومة واستراتيجياتها ، كما ان ايقاف الجانب الاستثماري للموازنة العامة للدولة لعام 2015 والتوجه نحو الجانب التشغيلي يؤكد على هيمنة العقلية الاستهلاكية في اعداد الموازنة ويؤدي بدوره الى التوجه نحو الاقتراض الخارجي لسد العجز الحتمي وعند نهاية السنة المالية وبسبب نسب الانجاز المتدنية والارتفاع المحتمل لأسعار النفط سيولد فائض صوري للموازنة كما ان عدم جدية اقليم كردستان العراق في التعامل مع الحكومة المركزية يشكل عبئا اضافيا في اعداد الموازنة كون ايرادات الاقليم تكون تقديرية ، فضلا عن ما تقدم نلاحظ عدم جدية تنفيذ القوانين كقانون الاستثمار والضرائب ، كل هذا يشير الى عدم الدقة في اعداد الموازنة (اعداد الباحثة :المبادئ الاساسية للشفافية المالية العامة مع البيئة العراقية)

3. اتاحة المعلومات للإطلاع العام

تتسم الموازنة بصورة عامة بنوعين من العمليات هما الايرادات المتحصلة للدولة و أوجه الصرف ، وبالرغم من تحديد الاهداف لكل وزارة من الوزارات العراقية لكن لم يتم الافصاح عن اعداد المشاريع ، نسب انجازها

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

والمبالغ المخصصة لها بصورة علنية لتحقيق هذه الاهداف ، اما الايرادات فقد تم احتساب الايرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام من أجمالي حقول النفط في العراق بضمنها أقليم كردستان العراق على اساس معدل سعر قدره (56 $) للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (3,3) مليون برميل يومياً (الموازنة العامة للدولة لسنة 2015) ، اي بمعدل ايراد يومي 184.8 مليون دولار يومياً وما يعادل 5544 مليون دولار شهرياً ، في حين تشير إحصائيات شركة سومو للنصف الثاني من 2014 ، والنصف الاول من 2015 الى عدم جدية تقدير كمية الانتاج التي لم تصل الى المخطط له في الموازنة فضلاً عن عدم تقدير اسعار النفط بصورة صحيحة رغم انخفاض أسعار النفط بصورة واضحة وكما مبين في أدناه :

جدول (6)

خلاصة تصدير النفط نصف السنوية

السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		معدل السعر
		الكميـــة	المبلـــغ	الكميـــة	المبلـــغ	الكميـــة	المبلـــغ	للبرميل/$
		م . ب	م . د	م . ب	م . د	م . ب	م . د	
2014	اب	73.6	7172	0	0	73.6	7172	97.446
	ايلول	76.2	6916	0	0	76.2	6916	90.761
	تشرين الاول	75.4	6120	0.9	70	76.3	6190	81.127
	تشرين الثاني	74.5	5184	0.8	54	75.3	5238	69.562
	كانون الاول	85.6	4850	5.6	311	91.2	5161	56.59
2015	كانون الثاني	74.1	3,055	4.5	203	78.6	3,258	41.45
	شباط	64.2	2,942	8.5	460	72.7	3,402	46.795
	اذار	84.1	4,060	8.3	417	92.4	4,477	48.452
	نيسان	78.8	4,041	13.5	751	92.3	4,792	51.918
	ايار	83.5	4,629	14	818	97.5	5,447	55.867
	حزيران	90.7	5,008	4.9	281	95.6	5,289	55.324
	تموز	95	4,779	1.3	61	96.3	4,840	50.259

المصدر : www.somo oil.gov.iq

فضلا عن ما تقدم ان اقرار الموازنة في العراق يتم بصورة متأخرة إذ لم يتم اقرار الموازنة لسنة 2014وتم اعداد تقديرات لها سنة 2016 بناءا على توجيهات ديوان الرقابة المالية مما يسبب التلكؤ في معظم المشاريع

خامساً : عرض وتحليل نتائج الاستبيان

1. مجتمع البحث

عينة البحث اختيرت بصورة عشوائية حيث بلغ عددها (46) اقتصرت على مجتمع من أساتذة الجامعات وحملة الشهادات العليا ، ويبين الجدول (1) اعمار العينة .

جدول (1)

العدد والنسبة المئوية لأعمار عينة الدراسة

العمر / العينة	22 الى 30	31 الى 40	40 فأكثر	المجموع
العدد	14	20	12	46
النسبة المئوية	%30.43	%43.47	%26.1	%100

المصدر : اعداد الباحثة

ويبين الجدول (2) التحصيل العلمي لعينة الدراسة

جدول (2)

العدد والنسبة المئوية للتحصيل العلمي لعينة الدراسة

التحصيل العلمي / العينة	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
العدد	15	19	12	46
النسبة المئوية	%32.60	%41.30	%26.1	%100

المصدر : اعداد الباحثة

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

ويبين الجدول (3) عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

جدول (3)

العدد والنسبة المئوية لعدد سنوات الخبرةلعينة الدراسة

سنوات الخبرة / العينة	1 – 10	11 – 20	21 فأكثر	المجموع
العدد	10	20	16	46
النسبة المئوية	%21.73	%43.47	%34.8	%100

المصدر : اعداد الباحثة

ويبين الجدول (4) الممارسة العلمية لعينة الدراسة

جدول (4)

العدد والنسبة المئوية للممارسة العلمية لعينة الدراسة

الممارسة العملية / العينة	اكاديمي	مهني	المجموع
العدد	25	21	46
النسبة المئوية	%54.34	%45.66	%100

المصدر : اعداد الباحثة

2. نتائج الإحصاء الوصفي

يسعى هذا المبحث إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية التي اجرتها الباحثة، وتحليلها، وذلك باستعمال أدوات الإحصاء الوصفي والمتمثلة بـالوسط الحسابي لتحديد مدى اتفاق العينة المختارة مع أسئلة الاستبيان، كما تم استعمال الانحراف المعياري لتقدير التشتت المطلق لإجابات أفراد العينة عن الوسط لتقدير التشتت النسبي، وذلك بهدف رسم صورة او اطار عام لتفضيل المستجيبين وتوجهاتهم العامة فيما يتعلق بمتغيرات البحث، وذلك من خلال مقياس ليكارت (Likart) الخماسي والذي هو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الاحصائي (SPSS) تعبر عن الاوزان والتي هي (اتفق تماما"=5 ، اتفق=4، محايد=3 ، لا اتفق=2 ، لااتفق تماماً=1) وحدد الباحث مستوى الاجابات في ضوء المتوسطات الحسابية من خلال تحديد انتمائها لأي فئه، ولكون استبانة البحث تعتمد على مقياس ليكارت الخماسي فانه يتم تحديد الوسط الحسابي (الوسط المرجح) للمقياس من تحديد طول الفترة أولاً وهي مساوية إلى حاصل قسمة 4 على 5، إذ أن 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) بينما يمثل الرقم 5 عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة (الفئة) ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع وفقاً للجدول (7).

جدول (7)

فقرات مقياس ليكارت

الوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.2 إلى 5
المستوى	لا اتفق تمام	لا اتفق	الى حد ما	اتفق	اتفق تماما

وتألفت الاستبانة من (24) سؤالاً توزعت على محورين ، المحور الاول كان للمتغير الأول والموسوم (مستوى الشفافية) والذي تضمن (12) اسئلة، في حين تضمن المحور الثاني منها المتغير الثاني والموسوم (اعداد الموازنة العامة للدولة) تضمن (12) اسئلة ايضاً، وقد تم استلام (46) استبانة من خلال اعداد استبيان. وقد كان الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجمالي المتغيرات كما هو موضح بالجدول (8).

جدول (8)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية الإجمالية

المقاييس / المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
مستوى الشفافية	4.03	0.881	اتفق
اعداد الموازنة العامة للدولة	4.24	0.625	اتفق

ومن خلال ملاحظة الجدول (8) نجد أن الوسط الحسابي للبعد الاول (مستوى الشفافية) كان (4.03) ، وهو أعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3)*، وبانحراف معياري كان (0.881) كما ان الوسط الحسابي للبعد الثاني (اعداد الموازنة العامة للدولة) كان (4.24) وبانحراف معياري كان (0.625) ، والنتائج تؤكد على وجود اتفاق عام بين أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة فيها، وذلك من خلال نتائج الوسط الحسابي لكلا المتغيرين، فضلاً عن تشتت عال في إجابة افراد العينة من خلال نتيجة الانحراف المعياري لكل المحاور ايضاً.

*: الوسط الفرضي = مجموع أوزان البدائل ÷ عدد البدائل = (5+4+3+2+1) ÷5=3

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

3. اختبار وتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

ان أول خطوه في تحديد العلاقة بين المتغيرات تتمثل بتحديد متغيرات البحث الأساسية وطبيعة العلاقة بينهما، إذ ان لدينا (مستوى الشفافية) وهو يمثل المتغير المستقل ويرافق المتغير المستقل متغير آخر يسمى بالمتغير المعتمد والمتمثل بـ (اعداد الموازنة العامة للدولة)

وقد جرى في هذهِ الفقرة التحقق من صحة فرضيات البحث المتعلقة بعلاقات الارتباط بين متغيّرات البحث والتي تم صياغتها استناداً إلى مشكلة البحث، وقد استعملت الوسائل الإحصائية الخاصة بمعامل الارتباط (بيرسون) لتحديد نوع العلاقات بين متغيّرات البحث والبرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يختبر علاقات الارتباط بين المتغيّرات الرئيسة. والجدول (9) يوضح نتائج قيم معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات البحث التي تم افتراضها .

جدول (9)

معامل الارتباط (بيرسون) بين متغيرات البحث

المتغير التابع / المتغير المستقل	اعداد الموازنة العامة للدولة	العلاقة المعنوية
مستوى الشفافية	0.882	موجبة قوية

ومن الجدول (9) يتضح ان بان معامل الارتباط بلغ بين (مستوى الشفافية) والمتغير التابع (اعداد الموازنة العامة للدولة) ما قيمته (0.882)، وهي قيمة موجبة تشير الى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية كونها قريبة من العدد 1.

ثالثاً : اختبار وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث الرئيسة:

لقد جرى التحري عن علاقة التأثير بين (مستوى الشفافية) والمتغير التابع (اعداد الموازنة العامة للدولة) ويتضح من الجدول (10) نتائج علاقة التأثير التي تم التوصل اليها من نتائج الاستبيان الذي تم اجراءه من قبل الباحثة.

جدول (10)

قيم معامل الانحدار

إختبار F	معامل تحديد R^2	الميل الحدي β
1.5	0.66	0.882

النتيجة من الاختبار هو كما يأتي :-

تبين أنَّ قيمة (F) المحسوبة للأنموذج بَلَغَت (1.5)، وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، وبناءً عليهِ نقبل الفرضية، وهذا يعني انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ(مستوى الشفافية) عند مستوى معنوية (5%) بدرجة ثقة (95%) في (اعداد الموازنة العامة للدولة). كما يتضح ان معامل التحديد (R^2) كان (0.66) وهذا يعني بأنَّ مستوى الشفافية فسر ما نسبتهُ (66%) من التغيرات التي تطرأ في المتغير المعتمد (اعداد الموازنة العامة للدولة)، أمّا النسبة المتبقية البالغة (34%) فَتُعزى إلى إسهام متغيرات أخرى غير داخلة في أنموذج الانحدار لم يتم تناولها من قبل الباحثة.

سادساً : الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

1. ان شفافية الموازنة ليس مجرد توفير معلومات حول الموازنة بل هي عملية تتضمن مشاركة جميع الاطراف ذات الصلة باعتبارها موارد عامة .
2. اشارت بعض التشريعات العراقية الى شفافية الموازنة العامة وضرورة ان تكون الشفافية ضمن المراحل التي تمر بها الموازنة العامة الا ان الواقع يشهد غياب التطبيق العملي.
3. ان وزارة المالية تتيح معلومات محددة جدا حول العمليات المتعلقة للموازنة العامة وتتركز المعلومات المتاحة حول قانون الموازنة وتعليمات تنفيذها.
4. تعد الشفافية من الوسائل المهمة التي تساعد في عملية اعداد الموازنة العامة للدولة وتعد اداة للمسائلة امام السلطات الرقابية والتشريعية والتنفيذية وذلك لكون الرقابة على المال العام احد الادوار الاساسية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة .
5. توجد مجموعة من المعوقات المستشرية في البيئة العراقية عند اعداد الموازنة والمتمثلة بضعف الاطار القانوني ، الجهل وعدم الفهم الوافي بالتشريعات القانونية و الانظمة و التعليمات السارية .
6. تفشي ظاهرة الفساد بصورة كبيرة و على نطاق واسع في تنفيذ الموازنة العامة للدولة نتيجة الغموض و عدم وضوح البيانات والمعلومات ، فضلا عن عدم تفعيل المسائلة بالشكل المطلوب .

2.التوصيات

1. على وزارة المالية اتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر الوثائق الاساسية بالموازنة العامة بدء من تعليمات اعداد الموازنة وانتهاء بتقارير الرقابة على تنفيذ الموازنة واتاحتها لجميع الاطراف ذات الصلة.
2. الافادة من المواقع الالكترونية للوحدات الحكومية على شبكة المعلومات الدولية في نشر واتاحة معلومات في الوقت المناسب حول اداء الوحدات الحكومية والمراحل التي تمر بها الموازنة العامة تخطيطا وتنفيذا ورقابية.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

3. ضرورة تبني مبادئ الشفافية في اعداد الموازنة العامة للدولة لما لها من دور مهم في سهولة معرفة الالية المتبعة في عملية الاعداد .
4. التوجه بصورة جدية نحو تطبيق قانون الموازنة العامة للدولة مع ضرورة الالتزام بالتوقيتات المعدة سابقا ، للسماح بتنفيذ المشاريع المخططة بالوقت الملائم وتضمين قانون الموازنة باب جديد عن شفافية الموازنة يحتوي على القواعد العامة والشروط التي يجب الالتزام بها في اعداد قانون الموازنة وكافة التقارير المتعلقة بالمالية العامة .
5. تبني الية معينة في تأهيل القائمين بإعداد الموازنة العامة للدولة و تعميمها على الوزارات كافة ، للمساهمة في الحد من الجهل بإعداد الموازنات المستقبلية .
6. تفعيل دور المسائلة بالشكل المناسب و التوجه نحو اتاحة المعلومات لكافة الاطراف ذات العلاقة المتمثلة بالجهات الرقابية الخارجية بالوقت المناسب والعمل على نشر الموازنة والحساب الختامي بما يكفل ارساء مبدأ المحاسبة والمسائلة .
7. الافصاح عن كافة المعلومات المالية المتعلقة بالموازنة بحيث يكون نشر المعلومات التزاما قانونيا على الحكومات .
8. ضرورة العمل على اصدار بيان ماقبل الموازنة يشمل تقدير النمو ومعدل التضخم ومعدلات الفائدة والبطالة.
9. تحديد سياسة واضحة للإفصاح عن الدين العام وإدارته.
10. تشريع قانون يلزم الوحدات الحكومية المختلفة باتاحة المعلومات التي تتعلق بادائها الفعلي والمخطط وحصر سرية المعلومات في اضيق الحدود .

- المصادر العربية

اولاً : الكتب

1. الرماحي ، نواف محمد عباس ، المحاسبة الحكومية ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009
2. البعلبكي ،منير ، رمزي منير ، المورد الحديث ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 2008 .
3. الجنابي طاهر،علم المالية العامة والتشريع المالي، مكتبة السمهوري للطباعة ،المتنبي 2012
4. العلي، عادل فليح ، المالية العامة والتشريع المالي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر/الموصل 2002
5. عبد الواحد ، السيد عطية ، الموازنة العامة للدولة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1996 .
6. عدس ، نائل محمد ، أسماعيل ، خليل اسماعيل ، المحاسبة الحكومية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، 2010 .
7. عواضة ، حسين ، قطيش ، عبد الرؤف ، المالية العامة ،الموازنة ، نفقاتها ، وارداتها ، ضرائب ، رسوم ، القروض ، الاصدار النقدي، الخزينة ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقيه ، بيروت ، لبنان ، 2013 .

ثانياً : البحوث والدوريات

1. ابو الفتوح ،يحيى عبد الغني ،الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة ، تنمية المنظمات الدولية ، الرياض، الملكة العربية السعودية ، 2014 .
2. الجزراوي ، ابراهيم ، سلوم حسن عبد الكريم ، نحو تشريع قانون للموازنة العامة الموحدة للدولة ،بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السادس ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 11 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1989 .
3. درويش ، حيدر ، سلوم ، حسن عبد الكريم ، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ ، دراسة تحليلية للموازنة العراقية 2005-2007 ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، المؤتمر العلمي الثالث ، ادارة منظمات الاعمال التحديات العالمية المعاصرة ، 2009.
4. عبد الحليم ، عباينة رائد، اهمية التفويض الاداري والشفافية في ممارسة الابداع الاداري في القطاع العام الاردني من وجهة نظر الادارة الاشرافية / ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الابداع والتحول الاداري والاقتصادي ،جامعة اليرموك ، نيسان 2006.
5. الطراونة ، رشا فاضل حامد ، العضايلة ، علي محمد ، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المسائلة الادارية في الوزارات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد السادس العدد الاول ، 2010 .
6. القاعي ، موبيز حسيب ، رعاية المنظمة العربية و اجراءات المحاسبين القانونيين ، المؤتمر العلمي الدولي ، شباط ، 2001.
7. الزبيدي ، محمد حسين ، الموازنة العامة للدولة ، مجلة التنمية الاقتصادية ، المجلد العاشر_ العدد الثاني،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2008).
8. المهايني ، محمد خالد ، سلوم ، حسن عبد الكريم ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، تنفيذ الموازنة العامة و علاقتها بالنظام المحاسبي الحكومي ، العدد 65 ، 2007 .
9. المهايني ، محمد خالد ، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق : منشورات وزارة الثقافة ،1994 .
10. المهايني، محمد خالد، الخطيب، خالد شحادة، ميالة، بطرس ، المحاسبة الحكومية ، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ، 2005 .
11. يوسف ، محمد طارق ، الافصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات و مدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية ، مؤتمر الاصلاح الاقتصادي من اجل الاصلاح الاقتصادي و الهيكلي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2006 .
12. وزارة المالية المصرية ،الموازنة في 25 سؤال وجواب ،قطاع الموازنة العامة للدولة ،جمهورية مصر العربية ،يناير ، 2014 .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

1. جعيلو، كريمة عباس ، فاعلية الموازنة العامة في ظل الحكومة الالكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ، 2009 .
2. محمد، زينب احمد ، الازمات المالية في العراق ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد.
3. الربيعي ، خلود هاوي عبود ،تعزيز معطيات الشفافية في ظل تقانة المعلومات وقرارات الانتاج والعمليات : دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء من مجموعة مختارة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى ، اطروحة دكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الموصل ، 2005 .
4. الشمراني ، غادة شهر ، الشفافية والمسائلة في الدولة العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، كلية ادارة الاعمال،2009.

● المصادر الاجنبية :

اولاً : الكتب

1. Vanderbeck,Robert M.(2008) reaching critical mass,Theory politics, and the culture of debate in childrens geographies.Area.40(3):393-400

ثانياً : الانترنيت

2. Warren,Business Ethics A EuropeanReview, johnwiley &sonsltd,2002 http:// onlinelibrary.wiley.com
3. www.arabsi.org/attachments.artide
4. www.somo oil.gov.iq
5. (https:/hathalYoum.netsite)
6. (www.moch.gov.iq)
7. (https:/sqarra.wordpross.com)

الملحق (1)

حضرة الأستاذ الفاضل المحترم

م / استبانة

تحية شكر وامتنان ...

الاستبانة المعروضة بين يديك الكريمتين جزءً من متطلبات استكمال البحث الموسوم :
الشفافية وأثرها في اعداد الموازنة العامة للدولة -دراسة تطبيقية في الموازنة العامة للدولة العراقية لعام 2014 / 2015.

املي أن أحظى بمعرفتكم وخبرتكم في التأشير بعلامة (√) داخل المربع المناسب المقابل للأسئلة المرافقة ، ويحدوني الأمل في الحصول على أكبر قدر ممكن من العناية والدعم من فيض الخبرة التي تمتلكونها ، لما لذلك من تأثير على الاستنتاجات التي سيتوصل إليها الباحث ونتائج البحث بشكل عام .

مع فائق التقدير والاحترام

المعلومات الشخصية:

1.	العمر 25 – 30 سنة	31 – 40 سنة	41 فأكثر
2.	التحصيل العلمي: دبلوم مهني	ماجستير	دكتوراه
3.	عدد سنوات الخبرة 1 – 10 سنة	11 - 20 سنة	21 سنة فأكثر
4.	الممارسة العملية اكاديمي	مهني	

المحور الاول : الشفافية						
ت	الاسئلة	اتفق نماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
.1	تمثل الشفافية في مجال الحكومة العامة واتخاذ القرارات والسياسات العامة اداة لتقليل عدم التأكد وتساعد في القضاء على الفساد الاداري عن طريق المساهمة في نشر المعلومات والافصاح عنها وسهولة الوصول اليها بحيث تكون متاحة للجميع.					
.2	ان تطبيق الشفافية في وقت متأخر تكون فقط لاستيفاء النواحي الشكلية كما في استيفاء متطلبات ميزانيات بعض الشركات التي تنشر بعد عدة اشهر من تواريخ انجازها.					
.3	هناك علاقة عكسية بين الشفافية والفساد لأنها تسلط الضوء على الفساد.					
.4	ان الجهل في خصائص المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية للوحدات الاقتصادية يمثل احد اهم معوقات الشفافية .					
.5	عدم دقة البيانات الخاصة بالموازنة الناتج عن عدم اعداد الحسابات الختامية للعراق للسنة المالية يمثل احد اسباب ضعف الشفافية .					
.6	هناك ضرورة لوضع اطار قانوني وتنظيمي واداري واضح ومعلن لإدارة المالية					

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.17

	العامة ، مع الحرص على التمييز بين القطاع الحكومي عن باقي قطاعات الاقتصاد.					
.7	هناك ضرورة لنشر المعلومات المالية العامة في الوقت المناسب وضرورة تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن انشطة المالية العامة السابقة والحالية والمتوقعة وعن أهم المخاطر المتصلة بالمالية العامة .					
.8	ضرورة اخضاع انشطة المعلومات المالية العامة للتدقيق الداخلي والخارجي لتحديد الاجراءات الفعالة والتأكد من استيفاء معايير جودة البيانات المتعارف عليها .					
.9	ان ضعف أو غياب الاطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية يزيد من تفاقم المشاكل و صعوبة التعامل معها وبالتالي يمثل معوق هام يحول دون تطبيق الشفافية .					
.10	ينبغي ان تكون ادوار السياسات والادارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور وتتم من خلال توضيح الهيكل التنظيمي للحكومة ووظائفها والوضوح في تحديد المسؤوليات للمستويات الحكومية والعلانية .					
.11	ان تحقيق الشفافية في الموازنة العامة خلال دورة الموازنة يمكن للمجتمع بمختلف طبقاته ان يؤثر في تحسين نوعية الموازنة في مراحلها المختلفة من خلال صياغة مسودة الموازنة ومناقشتها وإقرارها من قبل البرلمان ومتابعة تنفيذ الموازنة عند تطبيق المخطط مع المنفذ .					
.12	هناك علاقة واضحة المعالم بين الشفافية من جهة وعملية اعداد الموازنة العامة للدولة وخصوصا في بيئتنا المحلية .					

المحور الثاني : اعداد الموازنة العامة للدولة

ت	الاسئلة	اتفق نماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	يرى البعض ان الموازنة هي بمثابة قانون ملزم لجميع الاطراف ذات العلاقة .					
2	لا يقتصر النظر الى الموازنة انها تقديرات للنفقات و الواردات بل لا بد من الاشارة الى ما تحدثه محتوياتها من اثار اقتصادية و سياسية و اجتماعية					
3	تمثل الموازنة وثيقة سياسية تبرز فلسفة الدولة في شتى الميادين ، وأداة فعالة لتنفيذ سياستها الاقتصادية ، فهي مجموعة جداول لأرقام حسابية تتعلق بالاعتمادات المخصصة والإيرادات المتوقع الحصول عليه .					
4	لا تشمل الموازنة العامة للدولة اوجه النشاط كافة التي تقوم بها الدولة سواء اكان نشاط خدمي ام اقتصادي .					
5	ان الموازنة النقدية هي مكملة للموازنة العامة للدولة عن طريق تزويدها بخطة مستقبلية تحدد فيها النقد المتوقع استلامه من الايرادات المتوقعة و النقد المتوقع دفعه من المصاريف المتوقعة لتحقيق الاهداف التي شرعت من اجلها الموازنة العامة للدولة					
6	تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة الى التحقق من سلامة و صحة العمليات التي تقوم بها الوحدات الحكومية و مدى التزامها بالقوانين و الانظمة و التعليمات عند تنفيذ الموازنة .					
7	الموازنة هي الاطار الذي يعكس اختيار الحكومة لأهدافها و الاداة التي تؤدي الى تحقيق هذه الاهداف .					
8	الموازنة تحدد سياسة وبرامج الدولة في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.					
9	أن الموازنة وللسنوات الاخيرة ونتيجة لشحة الموارد وضغط النفقات تلبي احتياجات الوحدات الحكومية والتخصيصات .					
10	تمثل الموازنة المرآة التي تعكس طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسات التي تنتجها الدولة لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي .					
11	تمثل الموازنة أداة مؤثرة على الحياة الاجتماعية فهي تلعب دورا مهما في اعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق النفقات التعليمية والصحية والاجتماعية الموجه للفئات ذات الدخل المحدود او عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع					
12	ان معظم الحكومات لا تقدم موازنة واحدة بل تقدم عدة موازنات تكون في مجموعها الموازنة العامة للدولة .					

.....

.....

.....